الصباح AL-SABAH

الاحتلال ينفذ اقتحامات بالضفة وسرايا القدس تتصدى في طولكرم

مدير عام مستشفيات غزة: «كمال عدوان» تتجه لكارثة بسبب الحصار

«وكالات» : واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحاماتها لمناطق مختلفة في الضفة الغربية، وأعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي أن مقاتليها تصدوا لقوات الاحتلال في موقعين بالضفة.

ودفع جيش الاحتلال بتعزيزات جابت شوارع بلدة طمون، واقتحمت منازل مطلوبين وحققت مع ذويهم وطالبتهم بالضغط عليهم لتسليم أنفسهم.

كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة سعير شمال شرقي الخليل في الضفة الغربية، وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة وسيرت دورياتها في شوارعها، مما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال.

وأعلنت سرايا القدس أن مقاتليها في كتيبة طولكرم تصدوا لقوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت المدينة.

وأوضحت كتيبة طولكرم في بيان عبر تليغرام أنه «بعد عودة الاتصال بأحد تشكيلاتنا القتالية أكدوا لنا تمكنهم في تمام الساعة 2:10 فجر أمس من التصدي لاقتحام قوات العدو لمدينة طولكرم».

وأضافت أنهم تمكنوا من «إمطار الآليات المقتحمة وجنود العدو بزخات كثيفة من الرصاص محققين إصابات مؤكدة»، وفق البيان.

وأعلنت سرايا القدس أن مقاتليها يخوضون معارك ضارية مع قوات الاحتلال المقتحمة في محاور عدة في طمون.

وأشارت إلى أنهم أطلقوا وابلا من الرصاص على قوة إسرائيلية خاصة حاولت التسلل إلى منزل أحد المقاتلين في البلدة.

من جانب آخر، أعلن نادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ الليلة الماضية 6 مواطنين على الأقل من الضفة، بينهم طفل.

ووفقا لنادي الأسير، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ بدء حرب الإبادة المستمرة على غزة أكثر من 12 ألفا و100 من الضفة، بما فيها القدس.

وبالتزامن مع حرب الإبادة في غزة وسّع الجيش الإسرائيلي عملياته وصعّد المستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أسفر عن 824 شهيدا ونحو 6500 جريح، وفق بيانات الهيئات الفلسطينية.

وبدعم أميركي ترتكب إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023 إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة خلّفت قرابة 153 ألف شهيد وجريح فلسطيني -معظمهم أطفال ونساء- وما يزيد على 11 ألف مفقود، وسط دمار هائل وكارثة إنسانية غير مسبوقة.

اقتحام سابق لمدينة نابلس من قبل قوات الاحتلال

من ناحية أخرى أسفرت ضربات نفذها الجيش الإسرائيلي على أنحاء قطاع غزة عن مقتل ما لا يقل عن 17 فلسطينيا، منهم ثمانية قتلوا في مدرسة تؤوي عائلات نازحة في مدينة غزة، بحسب المسعفين.

جاء ذلك في وقت أمر فيه الجيش الإسرائيلي بإخلاء مستشفى كمال عدوان في شمال القطاع.

وقال مدير عام المستشفيات في غزة في حديث لـ«العربية» و«الحدث» إن «الوضع خطير في مستشفى كمال عدوان.. وإن المستشفى تتجه إلى كارثة بسبب حصار إسرائيل».

وذكر مسعفون فلسطينيون أن ثمانية، بينهم أطفال، قتلوا في مدرسة موسى بن النصير التي تؤوي عائلات نازحة في مدينة غزة.

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان، إن الضربة استهدفت مسلحين من حركة حماس يعملون من مركز قيادة داخل المدرسة.

وأضاف أن مسلحين من حماس استخدموا المكان للتخطيط لهجمات ضد القوات الإسرائيلية وتنفيذها.

وفي مدينة غزة أيضا، قال مسعفون إن 4 فلسطينيين قتلوا عندما ضربت غارة جوية إسرائيلية إحدى السيارات.

وقتل ما لا يقل عن خمسة فلسطينيين في غارتين جويتين منفصلتين على رفح وخان يونس جنوب القطاع.

وفي بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، حيث يواصل الجيش العمليات منذ أكتوبر تشرين الأول، قال حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان، إن الجيش أمر العاملين بالمستشفى بالإخلاء ونقل المرضى والجرحى إلى مستشفى آخر في المنطقة.

وقال أبو صفية إن المهمة شبه مستحيلة لأن العاملين لم يكن لديهم سيارات إسعاف لنقل المرضى.

ويواصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ عمليات في بلدتي بيت لاهيا وبيت حانون بشمال قطاع غزة، وكذلك في مخيم جباليا القريب منهما منذ ثلاثة أشهر تقريبا.

ويتهم الفلسطينيون إسرائيل بتنفيذ «تطهير عرقي» لإخلاء تلك المناطق من السكان لإنشاء منطقة عازلة.

وتنفي إسرائيل ذلك وتقول إن الحملة العسكرية في المنطقة تهدف إلى محاربة مسلحين من حماس ومنعهم من إعادة تنظيم صفوفهم.

وقالت إن قواتها قتلت مئات المسلحين، وفككت بنية تحتية عسكرية منذ بدء العمليات هناك.

وقال الجناحان العسكريان لحركتي حماس والجهاد إنهما قتلا الكثير من الجنود الإسرائيليين في كمائن خلال نفس الفترة.

ولم يتمكن الوسطاء بعد من التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس.

وقالت مصادر قريبة من المناقشات لرويترز، يوم الخميس، إن قطر ومصر تمكنتا من حل بعض نقاط الخلاف التي تعوق الاتفاق لكن لا تزال هناك نقاط عالقة.

وشنت إسرائيل الحملة العسكرية على غزة بعد أن اقتحم مقاتلون بقيادة حماس بلدات إسرائيلية في السابع من أكتوبر 2023 في هجوم تقول الإحصاءات الإسرائيلية إنه أسفر عن مقتل 1200، واحتجاز أكثر من 250 رهينة.

وتقول إسرائيل إن حوالي 100 رهينة ما زالوا محتجزين، لكن من غير الواضح عدد من لا يزالون على قيد الحياة منهم.

وتقول السلطات في قطاع غزة، إن الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة قتلت حتى الآن أكثر من 45 ألف فلسطيني، وأسفرت عن نزوح معظم السكان البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، وتدمير أغلب القطاع الساحلي.

«الخارجية» السودانية: أي حل سلمي يجب أن يبنى على تنفيذ اتفاق جدة

من أحد مخيمات النزوح في السودان

«وكالات» : أكد وزير الخارجية السوداني علي يوسف السبت، أن أي حل سلمي بين طرفي النزاع في السودان يجب أن يبنى على تنفيذ اتفاق جدة.

وقبل 6 أشهر، وقّع الجيش السوداني والدعم السريع طرفا الصراع في السودان على «اتفاق جدّة»، على أن يكون مبدئياً يتبعه جولات أخرى من النقاشات، بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ونصّ الإعلان على 7 بنود، أهمها الالتزام بحماية المدنيين كشرط أساسي، ويؤكد التزام الجانبين بسيادة السودان ووحدته.

واتفق الطرفان على أن مصالح وسلامة الشعب السوداني أولوية رئيسية، والالتزام بضمان حماية المدنيين السودانيين في جميع الأوقات، والسماح بمرور آمن للمدنيين في السودان لمغادرة مناطق الأعمال العدائية، والامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، وإجلاء الجرحى والمرضى دون تمييز والسماح للمنظمات الإنسانية بالقيام بذلك.

وأكدا أن ذلك جاء إدراكا من المعنيين بضرورة تخفيف المعاناة عن كاهل الشعب والناجمة عن القتال في السودان منذ 15 أبريل 2023، ولا سيما في العاصمة الخرطوم، وتلبية لمتطلبات الوضع الإنساني الراهن الذي يمر به المدنيون.

كما شدد الموقعون على التزامهم بالخطوط الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني لتيسير العمل الإنساني من أجل تلبية احتياجات المدنيين، على ألا يؤثر ذلك على أي وضع قانوني أو أمني أو سياسي للأطراف الموقعة عليه، ولن يرتبط بالانخراط في أي عملية سياسية.

كذلك رحّب الطرفان بالجهود التي يبذلها أصدقاء السودان من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزام بالإعلان وتنفيذه على الفور، على ألا تحل أي من النقاط في الإعلان محل أي التزامات أو مبادئ بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تنطبق على هذا النزاع المسلح وعلى وجه الخصوص البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977، والملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 والتي يجب على جميع الأطراف الوفاء بها.

20 قتيلاً بهجمات على قرى في مالي

«وكالات» : قال مصدران إن مسلحين، يشتبه بأنهم متشددون، قتلوا أكثر من 20 شخصاً في سلسلة من الهجمات على قرى في منطقة موبتي بوسط مالي، الجمعة.

وأضاف المصدران اللذان تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتيهما أن المهاجمين شنوا الهجمات خلال النهار وحتى المساء، ونهبوا وأحرقوا 6 قرى في بلدة باندياغارا.

وقال أحد المصدران إن منفذي الهجمات جاؤوا بأعداد كبيرة على متن دراجات نارية، ثم هاجموا أول قرية وقتلوا عدداً من سكانها، ودمروا كل شيء هناك.

ولم يصدر تعليق حتى الآن من المجلس العسكري الحاكم في مالي.

الجيش اللبناني يبدأ بإزالة أسلحة لفصائل فلسطينية خارج المخيمات

الجيش اللبناني

«وكالات» : تسلم الجيش اللبناني السبت 3 مراكز عسكرية كانت تابعة لفصيلين فلسطينيين مقربين من نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، أحدها في البقاع الغربي، والثاني في البقاع الأوسط، وكانا لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة». أما الثالث التابع لحركة فتح، ففي منطقة راشيا.

وأعلن الجيش أنه صادر كميات من الأسلحة والذخائر، إضافة إلى أعتدة عسكرية، لافتاً إلى أنه سيتابع تسلم مراكز عسكرية كانت تشغلها تنظيمات فلسطينية داخل الأراضي اللبنانية، ضمن إطار حفظ الأمن والاستقرار وبسط سلطة الدولة في مختلف المناطق.

وأظهرت صور نشرها الجيش ناقلات جند مصفحة تابعة له تدخل المواقع، وأعتدة عسكرية وذخائر داخل صناديق خشبية وخارجها.

وكان مصدر أمني قال لصحيفة «الشرق الأوسط» إن «مديرية المخابرات في الجيش تعمل منذ فترة على معالجة الموضوع»، مشيراً إلى أنها «أوشكت على إقفال هذا الملف نهائياً، موضحة أن مركز نفق الناعمة الشهير جنوب بيروت، بات بحكم المنتهي، وأن من تبقى فيه هو عدد من العناصر لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

كذلك أضاف المصدر أن «غالبية هؤلاء في سن متقدمة، كما أن أسلحتهم وعتادهم بات متقادماً» وفق معلوماته.

يأتي هذا التطور بعد اتفاق وقف النار بين إسرائيل وحزب الله، والذي نص على تفكيك كل المنشآت العسكرية غير المرخصة والمعنية بصناعة السلاح في لبنان، ومصادرة جميع الأسلحة غير المرخصة بدءاً من منطقة جنوب الليطاني، علماً أن تفاهماً وطنياً تم في مؤتمر الحوار الأول الذي انعقد في مارس 2006 بدعوة من رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، على جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وضرورة ضبطه وتنظيمه في داخلها. إلا أن القرار بقي حبراً على ورق.

الشرطة الجنائية بألمانيا: دوافع المتهم في واقعة الدهس لا تزال ضبابية

«وكالات» : ذكر رئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في ألمانيا، هولجر مونش، الأحد، أن دوافع المتهم في واقعة الدهس بمدينة ماغدبورغ لا تزال ضبابية.

وفي المقابل، أكد مونش في تصريحات للقناة الثانية في التلفزيون الألماني «زد دي إف» أنه على الرغم من طبيعة الجريمة، لا يوجد ما يشير إلى حدوث هجوم ذي دافع إرهابي.

وكانت الشرطة الألمانية أعلنت، في ساعة مبكرة من صباح أمس الأحد، أن السلطات الألمانية وجهت للمشتبه به في الهجوم تهما بالقتل في خمس حالات، والشروع في القتل في العديد من الحالات، والتسبب في إصابات بدنية خطيرة.

وقالت الشرطة إن المشتبه به، طالب العبد المحسن، سيقبع في السجن على ذمة التحقيق بعد أن مثل أمام قاضي تحقيقات، مساء السبت.

وأشار مونش، رئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، إلى أن المدعي العام الاتحادي لم يعلن بشكل قاطع تصنيف الواقعة، مضيفا أن المشتبه به لديه موقف معاد للإسلام، كما كان مهتما بمنصّات تابعة لأقصى اليمين.

وفي المقابل، ذكر مونش أنه ليس من الممكن اليوم القول بشكل قاطع إن الجريمة كانت ذات دوافع سياسية.

واندفع الرجل بسيارة وسط حشد لمسافة 400 متر في سوق عيد الميلاد بمدينة ماغدبورغ مساء الجمعة، ما أسفر عن مقتل أربعة بالغين وطفل آخر، وإصابة 200 شخص آخرين.

من موقع الحادث

والمشتبه به طبيب منحدر من السعودية ومقيم في مدينة بيرنبورغ الألمانية ومعروف بأنه ناقد للإسلام.

وقال مونش إن المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية تلقى معلومات من السعودية بشأن الرجل في نوفمبر عام 2023، وقال: «لقد بدأت إجراءات هنا أيضا. ثم قامت الشرطة في ولاية سكسونيا-أنهالت أيضا بإجراءات ذات الصلة»، مشيرا في المقابل إلى أن الأمر كان غير محدد، وقال: «كان للرجل اتصالات مختلفة مع السلطات، ووُجه لها إهانات، وأحيانا تهديدات. لكنه لم يكن معروفا للسلطات بأعمال عنف».

وأضاف أن هذه الأمور يجب أن يتم فحصها مرة أخرى لمعرفة ما إذا كانت السلطات الأمنية قد تركت أي شيء يفلت من يدها، وقال: «لدينا هنا نموذج غير نمطي على الإطلاق، وعلينا أن نحلله بهدوء الآن».

وقد أتت هذه العملية بعد ثماني سنوات على هجوم مماثل استهدف سوقا لعيد الميلاد في برلين.

كما جاءت في وقت تشهد ألمانيا حملة انتخابية، وقد وضعت قواتها الأمنية في حال تأهب قصوى تحسبا لأي هجمات محتملة.

رئيس الوزراء الفرنسي يبدأ ولايته بشعبية منخفضة تاريخياً

«وكالات» : يتسلم رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، فرانسوا بايرو، مهمات منصبه بشعبية منخفضة تاريخيا، إذ عبّر 66 في المئة من الفرنسيين عن عدم رضاهم عنه، وفق استطلاع للرأي نشر الأحد.

وقال 34 في المئة فقط من المستطلعة آراؤهم إنهم راضون أو راضون جدا عن رئيس الحكومة الوسطي الذي عين في 13 ديسمبر، وفق استطلاع لصحيفة «لوجورنال دو ديمانش» و«إيفوب» نشرته الجريدة نفسها.

وعين الرئيس إيمانويل ماكرون، بايرو بعد مشاورات طويلة هدفت إلى إيجاد خليفة لميشال بارنيي، الذي أسقط النواب الحكومة التي كان يرأسها بعد ثلاثة أشهر فقط على توليه منصبه.

وبايرو سادس رئيس حكومة منذ انتخاب ماكرون رئيسا عام 2017 والرابع في العام 2024، وهو يأمل في تشكيل حكومة في الأيام المقبلة لكنه سيواجه صعوبة في الجمعية الوطنية المنقسمة.

وفي مؤشر إلى الصعوبات التي تنتظره، فإن نسبة غير الراضين عن بايرو تتجاوز بكثير تلك التي سجلها بارنييه في سبتمبر 2024 (55 في المئة)، وغابرييل أتال في يناير 2024 (46 في المئة)، وإليزابيث بورن في مايو 2022 (43 في المئة).

ومع ذلك، يعكس هذا الاستطلاع تحسنا طفيفا بالنسبة إلى ماكرون، فقد ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الراضين بمقدار نقطتين مقارنة بالشهر الماضي.

وقال فريديريك دابي، مدير «إيفوب» لصحيفة «لوجورنال دو ديمانش»، إن لقاء الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في باريس وإعادة افتتاح كاتدرائية نوتردام «يسهمان في استعادة صورته قليلا».